الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/170
10 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٥٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الترتيبات والممارسات المتعلقة بتعامل المنظمات غير الحكومية مع جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٢
ثانيا - الترتيبات المؤسسية	٥-٣١	٣
ثالثا - شراكة تنفيذية متنامية	٣٢-٤٧	١٣
رابعا - بناء الجسور بين المجتمع المدني والأمم المتحدة	٤٨-٥٩	١٩
خامسا - اشتراك المنظمات غير الحكومية من جميع المناطق	٦٠-٧٠	٢٣
سادسا - تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات منظومة الأمم المتحدة	٧١-٨٠	٢٦

* A/53/150.

98-20257 120898 130898

أولا - مقدمة

١ - في أعقاب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر ٢٩٧/١٩٩٦، الذي أوصى به المجلس أن تدرس الجمعية العامة مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات الأمم المتحدة، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في مقررها ٤٥٣/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أن يقوم بإعداد وتعميم تقرير لتنظر فيه الجمعية في دورتها الثالثة والخمسين بشأن:

(أ) الترتيبات والممارسات المتعلقة بتعامل المنظمات غير الحكومية مع جميع الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) الآثار القانونية والمالية المترتبة على التغييرات في الترتيبات الحالية الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية، بغية زيادة مشاركتها في كافة ميادين عمل منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية من جميع المناطق الإقليمية، ولا سيما من البلدان النامية.

وهذا التقرير مقدم عملا بالطلب الوارد في ذلك المقرر. وهو يستند إلى المعلومات التي أحالتها الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج إلى الأمين العام تحقيقا لهذا الغرض بالتحديد.

٢ - وتتجلى في زيادة اهتمام الجمعية العامة بمسألة المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالأمم المتحدة، التغييرات الهائلة التي اتسمت بها هذه العلاقة في العقدين الأخيرين. فقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية التي منحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي المركز الاستشاري من ٤١ منظمة في عام ١٩٤٨ و ٣٧٧ منظمة في عام ١٩٦٨، إلى ما يزيد حاليا عن ٣٥٠ ١ منظمة. وفي عام ١٩٦٨، بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المرتبطة بإدارة شؤون الإعلام ٢٠٠ منظمة. ويبلغ هذا العدد الآن ٥٥٠ ١ منظمة. وقد حضر نحو ٨٠٠ ١ ممثل من ٦٣٧ منظمة تابعة لـ ٦١ بلدا المؤتمر المشترك بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية الذي عقد عام ١٩٩٧. وتمثل المنظمات غير الحكومية مجتمعة، من حيث التحويلات الصافية، ثاني أكبر مصدر للمساعدة الإنمائية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أقرت أكاديمية نوبل دور المنظمات غير الحكومية في عملية أوتاوا التي أدت إلى اعتماد اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتوضح هذه الحقائق بجلاء الحركة العالمية تجاه زيادة مساهمة المواطنين التي اتسمت بها السنوات القليلة الماضية، والتي توصف في بعض الأحيان بأنها "ثورة الارتباط العالمية". وثمة أمثلة أخرى كثيرة على الزيادة البالغة في قدرة البشر على تنظيم أنفسهم وفي التأثير الذي تمارسه الحركات الاجتماعية في مجالات الاهتمام كلها تقريبا وعلى جميع صعد الحكم.

٣ - ولقد أصبح النشاط الذي تقوم به الأطراف المؤثرة غير الدول بُعدا هاما من أبعاد الحياة العامة في جميع أرجاء العالم. ومن ثم يتزامن إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها مع ظهور نظام دولي جديد للمشاركة يستجيب لقوى العولمة التي تكتسح عالمنا. وما برح تزايد نفوذ الأطراف المؤثرة غير الدول ونمو دورها يشكلان سمة أساسية من سمات التغير في بيئتنا الدولية وسببا لهذا التغير. فالمنظمات غير الحكومية هي أوضح مظاهر ما نسميه "المجتمع المدني"، أي المجال الذي تنظم فيه الحركات الاجتماعية نفسها حول أهداف ودوائر مناصرة واهتمامات مواضيعية. بيد أن ثمة أطرافا مؤثرة أخرى ما برحت تضطلع أيضا بدور متزايد الأهمية في تشكيل جداول الأعمال الوطنية والدولية وحوارات السياسة العامة. ومن بين هذه الأطراف السلطات المحلية، ووسائط الإعلام، وكبار رجال الأعمال والصناعة، ودوائر البحث العلمي، بما في ذلك الأكاديميات وأوعية الفكر. وبتناقص القيود البيروقراطية والمؤسسية، يشارك الجميع في التأثير العميق الذي تحدثه ثورة المعلومات والاتصالات ويستفيدون منه. وما برحت المنظمات غير الحكومية تبدي فعالية بوجه خاص في الاستفادة من الوصول الفوري إلى المعلومات الذي تتيحه التكنولوجيات الجديدة، بل وأصبحت هي ذاتها مصدرا وموزعا أساسيا للمعلومات.

٤ - وتحاول الأمم المتحدة بدرجات ومعدلات متفاوتة من النجاح التكيف مع هذه الظاهرة وفتح أبوابها للمجتمع المدني، ويتخذ ذلك أوضح أشكاله في سلسلة مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية التي عقدت في النصف الأول من التسعينات. وما برح يجري، في الفترة التي تلت هذه المؤتمرات، اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية عبر كامل منظومة الأمم المتحدة وفي جميع مجالات أنشطتها تقريبا. ويهدف هذا التقرير إلى إلقاء نظرة عامة شاملة على الترتيبات المؤسسية الحالية التي تشكل العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مع تقديم وصف للأشكال المتعددة التي تتخذها هذه العلاقات في الممارسة العملية. كما يحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة الهامة التي أثيرت في هذا الصدد، مثل الحاجة إلى أن تكفل الأمم المتحدة التوزيع الجغرافي المتوازن بين شركائها في المجتمع المدني وإتاحة الطرق التي تستطيع بها الاستجابة للمطالب المتزايدة النمو من جانب المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات وزيادة المشاركة.

ثانيا - الترتيبات المؤسسية

٥ - ليست العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ظاهرة جديدة. فالأمم المتحدة ككل تستمد ولايتها للعمل مع المجتمع المدني من الميثاق نفسه الذي جاءت افتتاحيته على هذا النحو "نحن شعوب ...". وتنص المادة ٧١ على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري "الترتيبات المناسبة للتشاور" مع المنظمات غير الحكومية. وعلى مدى ثلاثة عقود تقريبا، ظل القرار ١٢٩٦ (د - ٤٤) المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٨ يحكم ترتيبات مشاورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المنظمات غير الحكومية. وفي عام ١٩٩٦، اتخذ المجلس، بعد استعراض شامل، القرار ٣١/١٩٩٦ الذي أنشأ به ثلاث فئات لمراكز المنظمات غير الحكومية. فهناك المركز الاستشاري العام ويخصص للمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة التي يغطي مجال عملها معظم المسائل المطروحة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهناك المركز

الاستشاري الخاص للمنظمات غير الحكومية التي تُعنى بوجه خاص بعدد من مجالات نشاط المجلس. أما الفئة الثالثة، وهي فئة المدرجين بالقائمة، فتخصص للمنظمات غير الحكومية التي يمكّنها اختصاصها من أن تقدم بين حين وآخر مساهمات مفيدة في عمل الأمم المتحدة وتكون جاهزة للتشاور عند الطلب. وقد تشمل المنظمات غير الحكومية المدرجة بالقائمة أيضا المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى وكالة متخصصة أو هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة.

٦ - وتكتسب المنظمات غيـــر الحكومية الحاصلة على المركز الاستشاري حقوقا ومسؤوليات معينة. إذ يُرسل إليها كلها جدول الأعمال المؤقت للمجلس، ويخول للمنظمات غير الحكومية ذات المركز العام حق إدراج بنود في جدول الأعمال هذا وفي جداول أعمال هيئات المجلس الفرعية. ويجوز للمنظمات ذات المركزين العام والخاص أن تعين ممثلين يخولون حق حضور الجلسات العامة للمجلس والهيئات الفرعية كمراقبين. وللمنظمات المدرجة بالقائمة أن توفد ممثلين لحضور الاجتماعات التي تتناول المسائل التي تدخل في نطاق مجال اختصاصها. وللمنظمات ذات المركزين العام والخاص أن تقدم بيانات مكتوبة موجزة يمكن نشرها كوثائق صادرة عن الأمم المتحدة وأن تعمم على أعضاء المجلس أو هيئاته الفرعية. ويجوز أيضا دعوة المنظمات المدرجة بالقائمة إلى تقديم بيانات مكتوبة. ويتضمن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ حكما يتيح للمنظمات ذات المركزين الاستشاري العام أو الخاص أن تتقدم ببيانات شفهية خلال جلسات معينة للمجلس. ويتعين على المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أن تقدم تقريرا عن أنشطتها كل أربع سنوات.

٧ - وللأمين العـــام سلطة تقديم تيسيرات للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري، تشمل ما يلي:

- التوزيع السريع والفعال لوثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، حسبما يكون مناسبا؛

- إمكانية الوصول إلى خدمات الوثائق الصحفية التي توفرها الأمم المتحدة؛

- الترتيب لإجراء مناقشات غير رسمية بشأن المسائل التي تحظى باهتمام خاص لدى المجموعات أو المنظمات؛

- اتخاذ الترتيبات المناسبة فيما يتصل بتوزيع المقاعد وتقديم التسهيلات الخاصة بالحصول على الوثائق في أثناء الجلسات العامة التي تعقدها الجمعية العامة وتعالج قضايا تتصل بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٨ - وتشارك المنظمات غير الحكومية، على وجه الخصوص، في أعمال بعض الهيئات الفرعية للمجلس، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية المستدامة ولجنة مركز المرأة. وعلى سبيل المثال، تشارك المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات حيث تقدم لهما بيانات شفوية أو مكتوبة. ووفقا للإجراءات التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، وللمنظمات غير الحكومية، سواء أكان لها مركز استشاري أم لا، أن تقدم معلومات بشأن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان. وقد أرسى الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، التابع للجنة الفرعية، الذي تحضر اجتماعاته حوالي ١ ٠٠٠ منظمة غير حكومية كل سنة، ممارسة تتمثل في قبول البيانات من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما منظمات السكان الأصليين، التي يتمتع عدد قليل منها بالمركز الاستشاري. أما لجنة التنمية المستدامة فقد أشركت في مداولاتها، وفقا لما يقتضيه جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمد في عام ١٩٩٢ خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ممثلين عن "الفئات الرئيسية"[(١)]، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. كما اعتمدت لجنة التنمية المستدامة طرائق جديدة مثل إشراك ممثلي المنظمات غير الحكومية في أفرقة المناقشة التابعة للأمم المتحدة.

٩ - ولا يزال المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشكل أساس العلاقة الرسمية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالرغم من أن الجمعية العامة لم تضع ترتيبا مماثلا، فإن الممارسة تطورت بحيث تتيح درجة معينة من المشاركة غير الرسمية من جانب المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة وأعمال عدد من هيئاتها الفرعية. وتشارك المنظمات غير الحكومية بصفتها مقدمات عرائض في أعمال لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة). وفي جميع الحالات، تطلب المنظمات غير الحكومية إذنا بتقديم عرائض إلى اللجنة حيث تأخذ الكلمة أمام اللجنة أو تشارك في أعمالها بتلك الصفة. وعلى نفس المنوال، تشارك المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

١٠ - وشاركت المنظمات غير الحكومية أيضا بنشاط كبير في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة. وتكلم ممثلو المنظمات غير الحكومية بالفعل في الجلسات العامة التي عقدتها الجمعية خلال دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتم اعتماد حوالي ١ ٠٠٠ منظمة في تلك المناسبة. وخلال الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، اعتمدت جميع المنظمات غير الحكومية التي تهتم جديا بمسائل تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ومن بينها عدد كبير من المنظمات ليس لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وليس لها ارتباط مع إدارة شؤون الإعلام ولكنها تقيم علاقات عمل مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أو ترد أسماؤها في دليل المنظمات غير الحكومية الذي وضعه هذا البرنامج. ودعيت المنظمات غير الحكومية إلى الإسهام في صياغة مشروع المبادئ التوجيهية لحفظ الطلب على المخدرات، الذي اعتمدته الجمعية العامة في تلك الدورة الاستثنائية.

١١ - والعلاقة بين أمانة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية متعددة الجوانب. ويضطلع مكتبان في الأمانة العامة بوظائف تيسير العملية الاستشارية مع الأوساط غير الحكومية ومدها بالمعلومات، وهما قسم المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقسم المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة شؤون الإعلام. وتتمثل الوظيفة الرئيسية للقسم الأول في العمل كأمانة فنية للجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي لجنة تتكون من ٢٤ دولة عضوا وتتولى النظر في طلبات المنظمات غير الحكومية الحصول على مركز استشاري وتقدم توصيات بشأن تلك الطلبات إلى المجلس. ويتطلب ذلك أن يقوم القسم بفرز وتجهيز جميع الطلبات المقدمة إلى لجنة المنظمات غير الحكومية. وهذه المهمة تستوجب، على نحو متزايد، جهودا كبيرة في ضوء الارتفاع المستمر في عدد الطلبات كل سنة. كما يتولى القسم تلقي وتجهيز التقارير التي تقدمها المنظمات غير الحكومية كل أربع سنوات كيما تستعرضها اللجنة. ويوفر القسم وثائق الاعتماد اللازمة لممثلي المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويقيم اتصالات وثيقة مع مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة. وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف يتولى مكتب اتصال خاص بالمنظمات غير الحكومية إجراءات الاعتماد ويقدم أنواعا أخرى من المساعدة السوقية أو الفنية إلى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري.

١٢ - وتستند العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وإدارة شؤون الإعلام إلى قرار الجمعية العامة ١٣ (د - ١) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تساعد إدارة شؤون الإعلام ومكاتبها الفرعية وتشجع، بنشاط، دوائر المعلومات الوطنية والمؤسسات التعليمية وغير ذلك من المجموعات الحكومية والمجموعات الأخرى المهتمة على نشر المعلومات عن الأمم المتحدة. وقد أضفى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٧ (د - ٥٤) سلطة شرعية على علاقة الارتباط الرسمية مع إدارة شؤون الإعلام. ويتعاون قسم المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الإعلام، مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام وغيرها من مكاتب الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم، على تقييم الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية التي تود الدخول في علاقة ارتباط رسمية مع الإدارة. وتتولى لجنة تابعة لإدارة شؤون الإعلام دراسة تلك الطلبات وتتخذ القرار بإدراج، أو عدم إدراج، المنظمات غير الحكومية في الدليل السنوي للمنظمات غير الحكومية الذي تصدره الإدارة. وتؤدي اللجنة التنفيذية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية وإدارة شؤون الإعلام والمكونة من ١٨ عضوا تنتخبهم المنظمات غير الحكومية بالاشتراك مع الإدارة، ودور همزة الوصل بين المنظمات والإدارة. ويرد في الفرع رابعا أدناه وصف للخدمات التي تقدمها الإدارة للمنظمات غير الحكومية.

١٣ - وعلى مدى السنوات، عينت معظم الإدارات الفنية موظفا واحدا أو أكثر للاتصال مع المنظمات غير الحكومية لتيسير وصول المنظمات غير الحكومية إلى الأمم المتحدة وتحسين الاتصالات بين المسؤولين في تلك الإدارات وخبراء المنظمات غير الحكومية في الميادين ذات الصلة. وتختلف تلك العلاقات اختلافا كبيرا بين إدارة وأخرى وبحسب المسألة قيد الدرس. وفيما يلي وصف موجز، على سبيل المثال، للعلاقات القائمة بين إدارة شؤون نزع السلاح والمنظمات غير الحكومية. فتعمل إدارة شؤون نزع السلاح في المقام

الأول مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالسلم ونزع السلاح، الأعضاء في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح (وهي هيئة فرعية لمؤتمر لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة مقرها نيويورك وتضم ٥٦ منظمة) واللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح (وهي هيئة فرعية أخرى للمؤتمر مقرها جنيف وتتكون من ٤٢ منظمة). ويركز التعاون مع المنظمات غير الحكومية على مجالين رئيسيين هما: (أ) تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمعلومات في مجال نزع السلاح في نيويورك وجنيف وفي مختلف مناطق العالم؛ و (ب) تنسيق مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة بنزع السلاح. وثمة إشارة في الفرع رابعا أدناه إلى حملة الأمم المتحدة الإعلامية في مجال نزع السلاح. أما بخصوص مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات، فإن الإدارة تتولى تنسيق مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية (المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة أو المتعلقة باستعراض المعاهدات الدولية) إلى أقصى حد تسمح به النظم الداخلية ذات الصلة. وفي حالة مؤتمرات استعراض المعاهدات، تصدر الإدارة، عندما تعمل كأمانة، توصيات إلى الدول الأطراف بشأن اعتماد المنظمات غير الحكومية، وفقا كذلك للنظم الداخلية الموضوعة لتلك الهيئات. وتتضمن الترتيبات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية السماح بدخول الأماكن وغرف الاجتماعات واستلام الوثائق وتقديمها وتوفير الحيز المكتبي واللوازم وعقد جلسات إحاطة من جانب المسؤولين وغيرهم من الوفود المشاركة في الاجتماع.

١٤ - وقد طلب الأمين العام، في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح (A/51/950)"، الذي قدمه إلى الجمعية العامة عام ١٩٩٧، من جميع الإدارات التي لم تعين بعد موظف اتصال مع المنظمات غير الحكومية، أن تفعل ذلك. وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين تنسيق أنشطة جميع مراكز التنسيق تلك ولضمان الاتساق في تعامل الأمانة العامة مع المنظمات غير الحكومية، تم قبل ثلاث سنوات إحياء فريق عامل مشترك بين الإدارات معني بالمنظمات غير الحكومية، ويرأسه حاليا الأمين العام المساعد للعلاقات الخارجية. ويجتمع في مكتب الأمم المتحدة بجنيف فريق مماثل يرأسه ممثل للمدير العام. والهدف الرئيسي لهذين الفريقين هو وضع مبادئ توجيهية مشتركة وتبادل المعلومات، دون الحد من المرونة اللازمة التي ينبغي أن تحكم التعامل بين كل إدارة ومنظمات غير حكومية معينة. ويمثل الفريقان أداة مفيدة لتعزيز الاتصال فيما بين المسؤولين الذين يعملون مع المنظمات غير الحكومية ولنقل المعلومات إلى مكتب الأمين العام.

١٥ - وقد أسندت إلى الأغلبية العظمى من صناديق منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ولاية واضحة، من جانب هيئاتها الإدارية، للعمل مع المنظمات غير الحكومية، ووضعت مجموعة متنوعة من الآليات للقيام بذلك. ويعكس عدد كبير من الإجراءات والترتيبات الخاصة بتلك المؤسسات في هذا الميدان الإجراءات والترتيبات المتعلقة بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينطوي معظم تلك الإجراءات والترتيبات على منح مركز رسمي لأغراض التشاور. ويشمل عدد كبير منها إجراء مشاورة سنوية بين مسؤولي الأمم المتحدة وشركائهم الرئيسيين في الأوساط غير الحكومية. وبالرغم من أن المسؤولية الرسمية عن التعاون مع المنظمات غير الحكومية عادة ما تتحملها دوائر العلاقات الخارجية أو ما يعادلها،

فإن الموظفين في الوحدات الأخرى بالأمانة يقيمون اتصالات غير رسمية مع المنظمات غير الحكومية حيث يتم التواصل والتعاون بشأن المسائل التقنية والتنفيذية.

١٦ - وعلى سبيل المثال، تخضع الترتيبات الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الأنشطة المشتركة بين الحكومات التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ولقراراته. وتدرج، ضمن الفئة العامة، المنظمات التي تؤدي وظائف ولديها اهتمام رئيسي بمعظم أنشطة المجلس، بينما تصنف ضمن الفئة الخاصة المنظمات التي تتمتع بكفاءة خاصة في أنشطة محددة. وتسجل في القائمة بعد التشاور مع الدولة العضو المعنية المنظمات غير الحكومية الوطنية ذات المركز المعترف به والتي يعتقد أنها ستسهم إسهاما كبيرا في أعمال الأونكتاد. وهناك حاليا ١٧٧ منظمة غير حكومية تتمتع بمركز لدى المؤتمر، منها ٩٥ منظمة ضمن الفئة العامة و ٨٢ منظمة ضمن الفئة الخاصة. وتتلقى المنظمات غير الحكومية ذات المركز إشعارات بانعقاد مؤتمرات واجتماعات الأونكتاد، وترسل إليها الوثائق المتعلقة بتلك المؤتمرات والاجتماعات. ويحق لممثليها أن يشاركوا، كمراقبين، دون أن يكون لهم حق التصويت، في الاجتماعات العامة للهيئات الحكومية الدولية.

١٧ - ومنذ عهد بعيد يرجع إلى عام ١٩٥٠، طلبت الجمعية العامة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بشكل محدد، "أن تحصل على ما قد تحتاجه لتنفيذ برامجها من مشورة ومساعدة تقنية من المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام الخاص برعاية الطفولة والأسرة" (القرار ٤١٧ (د - ٥) المؤرخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠. وبناء عليه، فقد منحت اليونيسيف مركزا استشاريا للمنظمات الإنمائية الدولية الحائزة فعلا على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تضطلع بأنشطة تتعلق بالأطفال، وترغب في جعل علاقتها مع اليونيسيف علاقة رسمية. وهذا يتيح لتلك المنظمات الفرصة لكي تُمثل بصفة مراقب في اجتماعات المجلس التنفيذي. ولهذه المنظمات، بموافقة رئيس المجلس التنفيذي، أن تلقي كلمات وتوزع بيانات تعبِّر عن اهتمام خاص ببنود جدول الأعمال قيد المناقشة. وتوجد حاليا ١٩١ منظمة غير حكومية حائزة على المركز الاستشاري لدى اليونيسيف.

١٨ - ولا يوجد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي إجراءات اعتماد رسمية للمنظمات غير الحكومية، بل يعقد البرنامج مذكرات تفاهم واتفاقات تعاون في مجالات محددة من التعاون مع فرادى المنظمات غير الحكومية حسب الحاجة. أما علاقة البرنامج الإنمائي مع ما يشار إليه بمؤسسات المجتمع المدني فتسير حاليا على ضوء بيان السياسة العامة الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وكذلك، ففي حزيران/يونيه ١٩٩٧ اعتمد المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان نظاما داخليا يسمح فيه بدعوة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عندما يرى ذلك مناسبا، للمشاركة فيما يجريه من مداولات بشأن المسائل المتصلة بأنشطة هذه المنظمات، وفي المقر الرئيسي، فإن "برنامج المجتمع المدني والمشاركة" التابع للبرنامج الإنمائي مسؤول عن تعزيز السياسات والنهج التنفيذية للبرنامج الإنمائي للتعاون بشكل فعال مع مؤسسات المجتمع المدني. وتعمل شعبة الشؤون العامة التابعة للبرنامج الإنمائي على تحسين علاقات البرنامج الإنمائي مع مؤسسات المجتمع المدني

في مجالات الدعوة والإعلام. واستجابة إلى الاقتراحات المقدمة من شركاء مؤسسات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، فإن البرنامج الإنمائي يعمل حاليا على إنشاء لجنة مشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تيسِّر العلاقة بين البرنامج الإنمائي والمنظمات غير الحكومية في المسائل التنفيذية والمسائل المتعلقة بالسياسات والدعوة.

١٩ - وقد ظل صندوق منظمة الأمم المتحدة للسكان منذ إنشائه على علاقة تنفيذية وثيقة مع المنظمات غير الحكومية. ففي عام ١٩٩٥، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان لجنة استشارية للمنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي لتقديم المشورة للصندوق في المسائل المتعلقة بالسياسات والبرمجة والعمل على زيادة اشتراك المنظمات غير الحكومية في عمل الصندوق، وبخاصة في أنشطة الدعوة. وتتألف اللجنة الاستشارية، التي تجتمع سنويا، من ٢٥ إلى ٣٠ ممثلا عن المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويقوم فريق عامل معني باعتماد المنظمات غير الحكومية بدراسة طلبات المنظمات غير الحكومية التي تسعى لإقامة علاقات تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وللفريق العامل أن يزكي المنظمات غير الحكومية التي تفي بمعايير معينة إلى لجنة السياسة العامة والتخطيط للموافقة عليها. كما أنشأ الصندوق مؤخرا الفريق المواضيعي المشترك بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لصياغة واقتراح وتنفيذ استراتيجيات وأنشطة من شأنها أن تحسِّن وتعزز وتيسِّر تفاعل صندوق السكان وتعاونه مع المجتمع المدني. ويشارك موظفو الصندوق، سواء في المقر أو في الميدان، في عمل الفريق المواضيعي.

٢٠ - كما يدعو برنامج الأغذية العالمي المنظمات غير الحكومية لحضور اجتماعات المجلس التنفيذي بصفة مراقبين. وبذا، يُسمح لهذه المنظمات بإلقاء كلمات، بناء على طلب منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الأغذية العالمي يدير حوارا منتظما عن السياسات مع شركائه التنفيذيين الرئيسيين، وذلك في إطار "مشاورات سنوية بين برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية" يشارك في إدارتها وتنظيمها كل من المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأغذية العالمي. وتقوم المنظمات غير الحكومية نفسها باقتراح جدول الأعمال واقتراح تشكيل عضوية المشاورة. كما تسمح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة بصفة مراقب في لجنتيها التنفيذية والدائمة. ويسبق اجتماع اللجنة التنفيذية اجتماع تشاور بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية.

٢١ - ولا يمنح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المنظمات غير الحكومية مركزا رسميا أو استشاريا. إلا أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تشارك بصفة مراقب في اجتماعات مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وذلك بعد موافقة المجلس التنفيذي. كما درج الصندوق على عقد مشاورة سنوية منذ عام ١٩٩٠ مع عدد مختار من المنظمات غير الحكومية الشركاء. ويوفر اجتماع المشاورة منتدى للحوار بين الصندوق وممثلي مجتمع المنظمات غير الحكومية بشأن التعاون السابق والجاري والقادم. وتستعرض المشاورة دائما طائفة من الموضوعات المنبثقة عن التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية فضلا عن بعض المواضيع المحددة. وشُكل فريق استشاري للمنظمات غير الحكومية لاختيار هذه

المواضيع واختيار المشاركين، فضلا عن تقديم المشورة المتعلقة بسبل تعزيز التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية.

٢٢ - ويقوم العديد من الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة بمنح مركز استشاري للمنظمات غير الحكومية التي ترتبط أهدافها وأنشطتها بشكل مباشر مع ولاية هذه الوكالات، والتي يمكن للوكالات الحصول منها على معلومات أو استشارة فنية. وتمنح المنظمة البحرية الدولية مثلا مركزا استشاريا للمنظمات غير الحكومية التي يكون لأنشطتها صلة مباشرة مع أهداف المنظمة. وتدعى المنظمات غير الحكومية هذه (يبلغ عددها ٥٤ حاليا) لتمثيلها بصفة مراقبين في اجتماعات الهيئات الإدارية للمنظمة البحرية الدولية ولجانها وهيئاتها الفرعية. وتقضي مجموعة قواعد المنظمة البحرية الدولية بمنحها امتيازات تقدمها، على أساس المعامل بالمثل، المنظمات غير الحكومية الممنوحة مركزا استشاريا. كما تضطلع هذه المنظمات بدعم أنشطة المنظمة البحرية الدولية وبتعزيز نشر مبادئها وأعمالها.

٢٣ - وتتضمن "النصوص الأساسية" لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تدابير رسمية للمشاورة، والتعاون والاتصال مع المنظمات غير الحكومية. وتُمنح ثلاثة أنواع من العلاقة الرسمية، وهي المركز الاستشاري، والمركز الاستشاري الخاص، ومركز الاتصال. وتوجد لدى ١٩٠ منظمة غير حكومية دولية حاليا علاقات رسمية مع منظمة الأغذية والزراعة. ويمكن دعوة هذه المنظمات لإرسال مراقبين إلى دورات مجلس ومؤتمر الفاو، والمشاركة في اجتماعات الخبراء، والمؤتمرات التقنية وحلقات البحث. وقد أنشئت وحدة للتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لاستعراض وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني.

٢٤ - ووردت الأحكام الأولية لعلاقة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مع المنظمات غير الحكومية في دستور اليونسكو. وقد استكملت هذه الأحكام في عام ١٩٦٠ بمجموعة من التوجيهات اعتمدها المؤتمر العام. واسترشادا بهذه التوجيهات، أقامت اليونسكو علاقات رسمية، على ثلاثة مستويات أو فئات مختلفة مع ما يقرب من ٥٨٠ منظمة غير حكومية دولية. واعتمدت توجيهات جديدة في عام ١٩٩٥، تخلصت من الصيغة "الهرمية" المتأصلة في التوجيهات السابقة، وركزت بشكل أكبر على الناحية العملية والعمل المباشر في الميدان، وتوثيق الاتصال مع المنظمات الشعبية. إلا أن التوجيهات الجديدة لا تزال تميِّز بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والإقليمية. وفي حين أنها تنص على استمرار العلاقات الوثيقة مع مجموعة صغيرة من المنظمات غير الحكومية الدولية، فإنها تضيف مجموعة جديدة من الترتيبات أكثر مرونة. وبذا يمكن لليونسكو أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية على جميع الأصعدة (الدولية، والإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية، والمحلية، والشعبية) في إطار ما يسمى بـ "العلاقات التنفيذية"، بغرض مساعدة المنظمة على توسيع إجراءاتها الملموسة في الميدان. كما وضعت أحكام لعقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بعلاقة رسمية مع اليونسكو، على الصعيد العالمي ومن خلال المشاورات الإقليمية.

٢٥ - وتنص المادة ٧١ من دستور منظمة الصحة العالمية على أنه يمكن لمنظمة الصحة العالمية "أن تضع ترتيبات ملائمة بشأن المسائل التي تدخل ضمن صلاحيتها، للتشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية؛ ولها أن تضع مثل هذه الترتيبات، بموافقة الحكومة المعنية، مع المنظمات الوطنية والمنظمات الحكومية أو غير الحكومية". وبخلاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توجد لدى منظمة الصحة العالمية فئة واحدة فقط من العلاقات الرسمية. ومن حيث المبدأ، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية هي المؤهلة فقط لهذه الفئة. ويقرر المجلس التنفيذي ما إذا كان ينبغي قبول منظمة غير حكومية ضمن ما يشار إليه بـ "العلاقات الرسمية مع منظمة الصحة العالمية". ويعين لكل منظمة غير حكومية ذات علاقة رسمية موظف تقني يكون مسؤولا عن تطوير ومواصلة التعاون المشترك. ومن حق المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الرسمية أن تشارك، دون أن يكون لها حق التصويت، في اجتماعات منظمة الصحة العالمية، أو في اجتماعات اللجان والمؤتمرات المنعقدة تحت سلطتها. وتعتبر جميع الاتصالات الأخرى مع المنظمات غير الحكومية، بما فيها علاقات العمل، غير ذات صفة رسمية. وباستثناء البرامج الإدارية، فإن لمعظم برامج منظمة الصحة العالمية نوعا ما من التفاعل الرسمي أو غير الرسمي مع المنظمات غير الحكومية. وفي واقع الأمر، فإن العلاقات الرسمية تنشأ عادة عندما تتطور الاتصالات والأنشطة المشتركة على مدى السنوات، وتصبح برامج عمل متفقا عليها في مجال الأنشطة الصحية الدولية أو الأنشطة الدولية المتعلقة بالصحة. وهناك أكثر من ١٨٠ منظمة غير حكومية تتمتع بعلاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية. ويمكن للمكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية أن تقيم علاقات عمل مع المنظمات الوطنية والإقليمية.

٢٦ - وتنص المادة ١٩ من دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على أنه يمكن للمدير العام أن يقيم علاقات ملائمة مع منظمات غير حكومية ومنظمات أخرى يرتبط عملها بعمل المنظمة. وعند إقامة علاقات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، يتعيَّن على المدير العام أن يتشاور مع الحكومات المعنية. وتتمتع حاليا أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية بمركز استشاري لدى اليونيدو، مما يتيح لها المشاركة في اجتماعات مجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام وفي أنشطة أخرى. ويقوم مجلس التنمية الصناعية بمنح هذا المركز الاستشاري. وضمن صلاحيات المدير العام، يختص قسم العلاقات الخارجية بتنسيق أنشطة اليونيدو مع المنظمات غير الحكومية.

٢٧ - ومنذ أوائل الثمانينيات، يجري حوار بين البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية، ويتم أساسا بتوجيه من اللجنة المشتركة بين البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية. وقد شُكلت هذه اللجنة في عام ١٩٨٢ لتكون بمثابة آلية للتبادل بين المنظمات غير الحكومية وإدارة البنك. وتوفر اجتماعات اللجنة مضمارا رسميا دوليا للمناقشات المتعلقة بالسياسات بين كبار مديري البنك وقادة ٢٦ منظمة غير حكومية من كافة أرجاء العالم. وتحدد المنظمات غير الحكومية دور المنظمات في عضوية اللجنة بترتيب انتخابات متعاقبة، تتيح تعاقبا سنويا وتنوعا في تمثيل المنظمات غير الحكومية. واللجنة حاليا بصدد عملية أن تصبح غير مركزية بحيث يكون لها وجود على مستوى المناطق. ويتوقع بذلك أن تركّز بدرجة أكبر على القضايا الإقليمية والقضايا الخاصة بالبلدان. وفي البنك، فإن الوحدة المسؤولة عن علاقة البنك مع المنظمات غير الحكومية، التي توجد ضمن إدارة التنمية الاجتماعية، تعمل مع البعثات المقيمة ومكاتب المقار بشأن القضايا

المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية ومشاركة المجتمع المدني الأوسع في أنشطة البنك. ويوجد حاليا موظفون في ٦٣ بعثة مقيمة تتحمل مسؤولية كاملة أو جزئية عن المسائل المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية. وثمة فريق مواضيعي للمنظمات غير الحكومية يجمع ممثلين من جميع المناطق ونائبا عن المستوى الرئاسي المركزي لتيسير مناقشة المسائل المتعلقة بالأعمال التنفيذية والسياسات مع المنظمات غير الحكومية.

٢٨ - وقد أقام عدد من وكالات الأمم المتحدة، بحكم طبيعة أنشطتها، علاقات محددة جدا مع كيانات غير حكومية، ومن بين هذه الكيانات اتبع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تقليدا عريقا يتمثل في مشاركة القطاع الخاص، وقد زادت هذه المشاركة كثيرا في السنوات الأخيرة. ويشار إلى شركائه من المجتمع المدني، ومن ضمنهم وكالات عاملة معترف بها، ومنظمات علمية أو صناعية، ومؤسسات مالية أو تنموية بأنهم "الأعضاء القطاعيون". ويحق لهؤلاء الأعضاء المشاركة أو المساهمة المكتوبة في مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (غير تلك التي تتمتع بسلطة إبرام صكوك قانونية لها صفة المعاهدة)، وفي جمعيات الاتحاد واجتماعاته.

٢٩ - ومنظمة العمل الدولية هي المؤسسة الثلاثية الوحيدة داخل أسرة الأمم المتحدة، ومقوماتها هي الحكومات ومنظمات أرباب العمل ونقابات العمال، ويجري تمثيل منظمات أرباب العمل ونقابات العمال في الوفود الوطنية على قدم المساواة مع الحكومات. ومن ثم، فإن ممثلي أرباب العمل ونقابات العمال هم أعضاء كاملو العضوية في هيئات صنع القرار للمنظمة، مثل مؤتمر العمل الدولي والهيئة الإدارية للمنظمة؛ كما أنهم يشتركون على قدم المساواة في الاجتماعات الإقليمية والقطاعية. وعلاوة على ذلك، ينص دستور منظمة العمل الدولية على وجود علاقات استشارية مع "المنظمات الدولية غير الحكومية المعترف بها، بما فيها المنظمات الدولية لأرباب العمل، والعمال، والمزارعون والتعاونيات". وقد أصبح هذا النص الدستوري ساري المفعول بتعيين ثلاث فئات مختلفة من المنظمات غير الحكومية. وتنطبق الفئة الأولى على المنظمات غير الحكومية الدولية، التي لها اهتمام كبير بطائفة واسعة من أنشطة المنظمة وتمنح مركزا استشاريا عاما أو إقليميا. وقد تم وضع ترتيبات دائمة لاشتراك المنظمات ذات المركز الاستشاري العام في اجتماعات منظمة العمل الدولية ولاشتراك المنظمات ذات المركز الاستشاري الإقليمي في الاجتماعات الإقليمية. أما المنظمات غير الحكومية التي تبدي اهتماما جليا بمجال واحد على الأقل من مجالات عمل منظمة العمل الدولية وتلتزم بالإجراءات الثابتة فيمكن إدراجها في الفئة الثانية، أي في القائمة الخاصة للمنظمات غير الحكومية لمنظمة العمل الدولية. وأخيرا، فإن الهيئة الإدارية للمنظمة تدعو المنظمات الدولية غير الحكومية التي تفي بمعايير ثابتة معينة، لحضور الاجتماعات المختلفة للمنظمة التي يكون لتلك المنظمات اهتمام خاص بها.

٣٠ - وجدير بالذكر مثال فريد من نوعه هو برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، وهو البرنامج الأول لمنظومة الأمم المتحدة الذي تشمل هيئته الإدارية ممثلين عن المنظمات غير الحكومية بوصفهم مشتركين كاملين بدلا من كونهم مراقبين. ويتألف مجلس تنسيق البرنامج من ممثلين عن ٢٢ دولة عضوا (بما فيها البلدان المانحة والبلدان المتلقية)، وعن

المنظمات الست الراعية للبرنامج (اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي) والمنظمات غير الحكومية، وعن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٣١ - ولذلك، فقد تم على مدى العقد الأخير تنقيح وتحسين ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية، وامتدت في أنحاء منظومة الأمم المتحدة، مما يتيح للمنظمات غير الحكومية المجال لقولبة المناقشات السياسية المتعلقة بالتنمية الدولية بصورة كبيرة. ولا يمكن التقليل من مزايا هذا الاشتراك المتزايد للمنظمات غير الحكومية؛ فقد عملت على إدخال معرفة ومعلومات إضافية في عملية صنع القرار؛ وأثارت قضايا واهتمامات جديدة تصدت لها الأمم المتحدة فيما بعد؛ وقدمت مشورة فنية في المجالات التي تعتبر فيها فاعلة رئيسية؛ وأسهمت إسهاما كبيرا في عملية بناء توافق عام في الآراء في مجالات كثيرة مما يكفل التزام جميع العناصر الفاعلة بخطة عالمية. ولذلك، برهن هذا الاشتراك على أنه إضافة مفيدة جدا إلى العمل الحكومي الدولي العادي للمنظمة. وتنبغي الملاحظة بأنه مع مرور السنين، وبصرف النظر عن الناحية العددية، لم تقع سوى أحداث قليلة جدا ذات طبيعة تصدعية تشمل المنظمات غير الحكومية.

ثالثا - شراكة تنفيذية متنامية

٣٢ - طرأت على التعاون العملي في المسائل التنفيذية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تغييرات واسعة نوعية وكمية في السنوات الأخيرة. إذ إنه لم يحصل، لمدة طويلة، سوى تفاعل عملي بسيط بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان، باستثناء حالة بارزة هي أعمال الإغاثة. بيد أنه مع التزايد الجلي للقوى النسبية لهذه المنظمات وإمكان أن تصبح متممة للأمم المتحدة فقد غدت شركاء، لا غنى عنهم، لا في عمليات التنمية والإغاثة فحسب بل وفي جهود الإعلام والدعوة أيضا. وفي الأغلب لا يكون لهذه الشراكات الوثيقة مركز رسمي للارتباط أو التشاور مع الأمم المتحدة. فالواقع أن العلاقات الرسمية قلما تكون شرطا مسبقا للتعاون. ومع ذلك، وبزيادة الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية بوصفها شركاء منفذين، أو عملاء أو مناصرين أو مصادر تمويل لبرامج الأمم المتحدة، تنشأ الحاجة لتزويد مسؤولي الأمم المتحدة الذين يتعاملون مع المنظمات غير الحكومية بمبادئ توجيهية تجمع بين المرونة والوضوح.

٣٣ - والمزايا النسبية للمنظمات غير الحكومية في المسائل التنفيذية، كما أوجزتها اليونيدو بوضوح في ورقة عمل عنوانها "نهج منظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) إزاء المنظمات غير الحكومية" أصدرتها المنظمة عام ١٩٩٧، تكمن في قربها من أعضائها أو عملائها، ومرونتها، والدرجة العالية لمشاركة الناس واشتراكهم في أنشطتها التي تسفر عن التزامات قوية، وحلول مناسبة، وقبول واسع للقرارات التي يتم تنفيذها. وتتفق معظم وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة على القائمة التالية التي أعدتها اليونيدو والمتعلقة بالإيجابيات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية:

- المساءلة المحلية؛

- التقييم المستقل للقضايا والمشاكل؛

- الخبرة والمشورة؛

- دوائر مناصرة هامة؛

- تقديم المعلومات ونشرها؛

- إثارة الوعي.

٣٤ - ويوجد أيضا عدد من القيود أو الصعوبات الممكنة التي تحد من أفق تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية. وهي تكمن بصورة رئيسية في عدد هذه المنظمات في حد ذاته وكذلك في تنوعها، وفيما يصيبها من ضعف تنظيمي عابر، إلى جانب هشاشة بعض المنظمات الشعبية، والمواقف المختلفة أحيانا بين المنظمات غير الحكومية ثم بينها وبين الحكومات. وفضلا عن ذلك، فإن الاعتماد الجائر على التمويل الخارجي يمكن أن يؤدي أحيانا إلى تقويض استدامتها بل وحتى استقلاليتها. وعلى الرغم من ذلك يظل الميزان إلى حد كبير لصالح التعاون المعزز بين منظومة الأمم المتحدة وهذه المنظمات غير الحكومية في المسائل التنفيذية في المقر وفي الميدان.

٣٥ - أما داخل الأمانة العامة فقد أنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية آليات قوية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وفي غضون السنوات الست التي انقضت منذ أن دعت الجمعية العامة (القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١) إلى إقامة نظام منسق للاستجابة الإنسانية للأزمات، تم إحراز تقدم كبير في تعبئة الجهود الجماعية للمجتمع الدولي، بما فيها المنظمات غير الحكومية، لتقديم المساعدة بأسلوب متسق وفي الوقت المناسب. وغالبا ما تكون هذه المنظمات أول من ينبه المجتمع الدولي للأزمات الإنسانية الوشيكة، كما أنها لا بد وأن تكون في الصدارة لأي استجابة لها.

٣٦ - واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي يرأسها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ هي الهيئة الرئيسية لصنع القرار في الشؤون الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة. وهي فريدة من حيث أن تكوينها لا يشمل رؤساء وكالات الأمم المتحدة العاملة في الإجراءات الإنسانية فحسب (مثل مكتب منسق الشؤون الإنسانية أو برنامج الأغذية العالمي أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) بل يشمل أيضا رؤساء لجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وثلاث مجموعات مؤتلفة لمنظمات غير حكومية، وهي "ائتلاف العمل الدولي" وهو ائتلاف يتكون من أكثر من ١٥٠ وكالة خاصة لا تسعى للربح وتشترك في المساعدة الإنمائية والغوثية على نطاق العالم)، والمجلس الدولي للوكالات

المتطوعة (وهو مجموعة تتألف من حوالي ١٠٠ من المنظمات الإنمائية والغوثية الموجودة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية)/ واللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية (وهي تحالف يتكون من منظمات غير حكومية رئيسية تشترك في عمليات الإغاثة). ولذلك فإن مجموعات المنظمات غير الحكومية تشترك اشتراكا كاملا في وضع استجابات على نطاق المنظومة لحالات طوارئ محددة وفي تحديد الأولويات والأهداف في دعم الأعمال التي تتم في الميدان.

٣٧ - أما الآليات الأخرى الموجودة للتشاور بشأن المسائل الإنسانية وتبادل المعلومات عنها بين الأمم المتحدة ومقار المنظمات غير الحكومية فتشمل عقد اجتماعات شهرية بين مكتب منسق الشؤون الإنسانية وائتلاف العمل الدولي، وذلك برئاسة مشتركة. وعلى الصعيد الميداني، تقدم المنظمات غير الحكومية خبرة ومشورة لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. ويوجد في جميع هياكل التنسيق التابعة لمكتب منسق الشؤون الإنسانية في الميدان، موظفو اتصال بالمنظمات غير الحكومية. ونظرا لأن المنظمات غير الحكومية تعمل بصورة متواترة بوصفها شركاء في التنفيذ لكثير من الوكالات الإنسانية التنفيذية التابعة للأمم المتحدة، فهي تشترك بصورة متزايدة في عملية النداءات الموحدة عن طريق اشتراكها في بعثات التقييم وفي وضع برامج تتصل بمجالات تخصصها المحددة. وكثيرا ما تنعكس أنشطة ومشاريع هذه المنظمات في وثائق النداءات الموحدة للأمم المتحدة المقدمة للجهات المانحة المحتملة. كما أن اشتراكها في العملية يفيد السكان المحتاجين بزيادة التنسيق وبتشجيع استخدام أفضل للموارد المحدودة وتزويد الجهات المانحة المحتملة بصورة أكثر اكتمالا للاحتياجات وللأطراف الفاعلة في حالات الطوارئ. وجدير بالإشارة أيضا أن اللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية قد وضعت مدونة سلوك للمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان. وحتى الآن توجد ١٤٤ منظمة غير حكومية ملتزمة بهذه المدونة.

٣٨ - ولقد قامت جميع مكاتب الأمم المتحدة المشتركة بصورة مباشرة في العمليات الإنسانية وعمليات الإغاثة، وكذلك المكاتب العاملة في مجال التنمية، بإنشاء علاقات تنفيذية متينة للغاية مع المنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شراكة تنفيذية مباشرة مع عدد يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من المنظمات غير الحكومية. وفي عام ١٩٩٧، قامت المفوضية بتمويل ٤٤٣ منظمة غير حكومية تقع في ١٣١ بلدا، لتنفيذ ٩٣١ مشروعا بتكلفة تبلغ ٢٧٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد اعتمدت المفوضية مع نحو ٥٠٠ منظمة غير حكومية من جميع القارات خطة عمل "شراكة في العمل" في مؤتمر رئيسي عقد في أوسلو عام ١٩٩٤. ومن التدابير الملموسة التي اتخذت في عملية "الشراكة في العمل" الاتفاق الذي تم بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية ويتعلق بمفهوم لاتفاق شراكة تنفيذية وبالحاجة لهذا الاتفاق. ويقصد هذا الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليه من جانب المفوضية وهذه المنظمات إلى تقديم المساعدة لجميع المعنيين في وضع تفهم أساسي مشترك بشأن معايير السلوك، والتنسيق الميداني، والمعيار المتعلق بالناحية الفنية وبالمعونات المقدمة الذي يهدف إليه الشريكان كلاهما، والمبادئ التوجيهية التي سوف تستخدم في تخطيط العمليات المتعلقة باللاجئين وتنفيذها. وإلى جانب ذلك،

يوجد لدى قسم الطوارئ والقسم الفني للمفوضية كليهما عدد من الترتيبات الرسمية الجاهزة مع المنظمات غير الحكومية لإتاحة الموظفين اللازمين في الأيام المبكرة لأي حالة من حالات الطوارئ.

٣٩ - أما برنامج الأغذية العالمي فيأخذ بأسلوب التعاون التنفيذي مع حوالي ٢٠٠ ١ منظمة غير حكومية على نطاق العالم. ويغطي هذا التعاون طائفة واسعة من الأنشطة، ومنها جمع البيانات، وتبادل المعلومات، وتحديد المشاريع ووضعها، وتقييم الاحتياجات، وإعداد دراسات استقصائية تغذوية، والنقل الثانوي من نقط التخزين إلى مواقع التوزيع النهائية، وتوزيع الأغذية، وتقديم التقارير، والرصد أو تقييم الأثر الناجم. وفي حالات الطوارئ، تتصل المجالات الرئيسية للتعاون بتوزيع الأغذية ورصدها. وفي السنوات الأخيرة توصل برنامج الأغذية العالمي، بطريق التفاوض، إلى "مذكرة تفاهم تتعلق بترتيبات تعاونية للعمل" مع شركائه الرئيسيين على صعيد المقر. وتهدف هذه الاتفاقات إلى إجراء تقسيم واضح للمهام والمسؤوليات بين برنامج الأغذية العالمي وشركائه من المنظمات غير الحكومية، والاستفادة لذلك من الميزانية النسبية لكلتا المنظمتين وضمان أقصى حد من فعالية هذه العمليات. كما تشير مذكرة التفاهم إلى اعتبارات النوعية والاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية، مثل اشتراك المرأة في تخطيط عمليات المعونة الغذائية وإدارتها، والمسائل المتعلقة بالاستدامة والبيئة. كما أن مذكرات تفاهم بشأن تجهيز الترتيبات اللازمة قد عقدت أيضا مع عدد من المنظمات غير الحكومية بغية زيادة قدرة التأهب لدى برنامج الأغذية العالمي.

٤٠ - وتتعاون اليونيسيف، كما ذكر آنفا (الفقرة ١٧)، منذ إنشائها مع المنظمات غير الحكومية. وعبر السنين، أصبحت المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية عنصرا رئيسيا في تنفيذ البرامج والمشاريع على المستوى القطري. وتشمل مجالات المشاركة التقليدية للمنظمات غير الحكومية صحة الطفل وتغذيته ونماءه، والتعليم الأساسي، والمياه والمرافق الصحية البيئية. وعلاوة على ذلك، عملت اليونيسيف، منذ اعتماد الجمعية العامة اتفاقية حقوق الطفل (القرار ٢٥/٤٤ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، المرفق)، مع المنظمات غير الحكومية في مجالات حماية الطفل، وعمل الأطفال، واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، والأطفال المعوقين، والرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وصحة ونماء الشباب.

٤١ - وبدأ تعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية بصورة فعالة في عام ١٩٨٠ مع دعم الصندوق لمشروع الائتمان الزراعي لصغار المزارعين في بنغلاديش. وساعد قرض أولي من الصندوق، إلى جانب قرض لاحق قدم عام ١٩٨٤، منظمة غير حكومية - هي الآن مصرف غرامين المشهور - على توسيع عملياتها في تقديم الائتمان إلى فقراء الريف. ومنذ ذلك الحين، أنشأ الصندوق، وقد أدرك الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية في التنمية الجزئية، صندوقا خاصا يتبع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى برنامج للتعاون الموسع للتمويل المباشر للمنح من أجل المنظمات غير الحكومية، حيث تقدم المنح بحد أقصى فردي قدره ٠٠٠ ٧٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويهدف هذا البرنامج إلى وضع الأساس لاستثمارات الصندوق المقبلة أو لدعم المشاريع الجارية. وحتى الآن، تم تقديم ١٠٧ منحة من منح برنامج التعاون الموسع للمنظمات غير الحكومية. وأشرك، منذ عام ١٩٧٧، ما لا يقل عن ٢٢٨ منظمة غير حكومية في تنفيذ مشاريع الصندوق. ومن بين الأنشطة التي تشترك

فيها المنظمات غير الحكومية تنفيذ برامج الائتمان الريفي وتنمية موارد المياه، وإنتاج المحاصيل، والمشاريع الصغيرة ودعم التسويق، وبناء المؤسسات. ويشترك ثلث المنظمات غير الحكومية المتعاونة في تقديم الائتمانات، مع ربطها بتعبئة المدخرات.

٤٢ - وفي عام ١٩٩٧، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادئ توجيهية لتنفيذ المشاريع بواسطة المنظمات غير الحكومية، ووضعها في صورة رسمية. ويتعين أن توافق الحكومة المعنية على هذه الترتيبات، وأن تلبي تلك الترتيبات متطلبات البرنامج من حيث التنفيذ والمركز القانوني. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تنفذ مشاريع عالمية وإقليمية وأقاليمية وقطرية. وتحدد الإجراءات دور المنظمات غير الحكومية بوصفها وكلاء منفذين، ومعايير تقييم المشاريع والموافقة عليها، ومعايير التنفيذ، والإدارة المالية، والمحاسبة وتقديم التقارير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، حث مدير البرنامج الإنمائي جميع الممثلين المقيمين على تنظيم مشاورات وإجراء حوارات عن السياسات مع مؤسسات المجتمع المدني وضمان مشاركتها في صوغ وتصميم وتقييم برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي. ودعاها أيضا إلى زيادة حجم التنفيذ الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية تمشيا مع الإجراءات الجديدة المذكورة أعلاه.

٤٣ - ويدرك البنك الدولي أيضا أن تحقيق هدفه الكبير في التوعية للحد من الفقر في البلدان التي يتعامل معها يتطلب مشاركة نشطة وموضوعية لطائفة كبيرة من الأطراف الفاعلة، تشكل المنظمات غير الحكومية أبرزها. وزادت مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجموعة المشاريع المعتمدة كل سنة مالية من متوسط بلغ ١٢ في المائة في الثمانينات إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة في السنوات العديدة الماضية. وفي عام ١٩٩٧، كان من المتوقع لـ ٤٧ في المائة من المشاريع المعتمدة درجة ما من مشاركة المنظمات غير الحكومية. وفي حين كان طابع المشاركة أثناء تنفيذ المشاريع هو الطابع الغالب تاريخيا لمشاركة المنظمات غير الحكومية، فإن هناك أيضا اتجاها متناميا نحو زيادة إشراك المنظمات غير الحكومية في مرحلة إعداد المشاريع.

٤٤ - ويتمثل الهدف الرئيسي للتعاون التنفيذي بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات غير الحكومية، في استكمال وتعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ البرامج في المجالات القطاعية في إطار ولاية الصندوق. وأخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان يزيد بصورة مطردة مبلغ الموارد البرنامجية المخصصة للمشاريع التي تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذها، وذلك من الناحية المطلقة وأيضا من حيث النسبة المئوية لإجمالي النفقات البرنامجية. وبحلول عام ١٩٩٧ زادت نفقات المشاريع التي تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذها لتبلغ ١٥ في المائة تقريبا من مجموع النفقات البرنامجية للصندوق. وعموما، فقد قدمت مساعدات تمويلية للمشروعات التي تقوم بتنفيذها المنظمات غير الحكومية على الصعيدين القطري والإقليمي، لأنشطة الصحة الإنجابية أساسا. وكانت تلك المساعدة التمويلية على الصعيد الأقاليمي تقدم في المقام الأول لأنشطة السكان والتنمية، على الرغم من توفير الدعم أيضا لمشاريع الصحة الإنجابية والدعوة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية.

٤٥ - وبالمثل، يشترك الكثير من المنظمات غير الحكومية في الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ويأتي أغلبها في مجال تخفيض الطلب على المخدرات. كما نفذ عدد من المنظمات غير الحكومية مشاريع رئيسية تستهدف تقليل العرض (مشاريع إنمائية بديلة لتقليل الاعتماد الاقتصادي لمجتمعات الفلاحين الزراعية على محاصيل المواد المخدرة غير المشروعة). وعلاوة على ذلك، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات صندوقا خاصا لتقديم المنح للمنظمات الشعبية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي للمنظمات غير الحكومية التي تعمل كوكالات منفذة أن تطبق إجراءات محاسبية سليمة وأن يكون بوسعها إتاحة حساباتها للمراجعة. وينبغي أن تعترف بها كل من حكوماتها الوطنية والحكومات المضيفة. ويجب أن تتوافر لدى جميع المنظمات، سواء كانت تعمل بصفة وكالات منفذة أو كانت متلقية للمنح، المقدرة الإدارية والتقنية على الاضطلاع بالمشاريع، وأن يكون لها سجل مشهود في هذا المضمار. وتوقع المنظمات غير الحكومية التي تعمل كوكالات منفذة اتفاقا بوصفها وكالات منفذة كما توقع وثيقة المشروع المراد تنفيذه. وتخضع المنظمات غير الحكومية لنفس إجراءات الإبلاغ التي تخضع لها أي وكالة منفذة أخرى.

٤٦ - وبذلك تشترك المنظمات غير الحكومية بصورة نشطة في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، إما بوصفها وكالات منفذة لمشاريع تقوم الأمم المتحدة بدور الجهة الرائدة فيها أو كمستفيدة من المشاريع أو المنح أو "متعاملة" معها. وخلال السنوات القليلة الماضية، زادت هذه المشاركة وارتبطت أكثر بمرحلة الإعداد الأولي نظرا لازدياد مشاركة المنظمات غير الحكومية في تصميم المشاريع. وأنشأ كثير من وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة أو استكمل أطرا ومبادئ توجيهية وإجراءات، تتضمن في بعض الأحيان توقيع مذكرات تفاهم أو عقود مع شركائها من المنظمات غير الحكومية، لتوفير الاتساق والتوجيه في معاملاتها التنفيذية مع المنظمات غير الحكومية، وللتوفيق بين الحاجة إلى بيان مسؤوليتها أمام الحكومات والمانحين وبين المرونة البرنامجية المطلوبة على الصعيد القطري.

٤٧ - ولا تقف المنظمات غير الحكومية عند حد تلقي مساعدات الأمم المتحدة. فقد أصبحت هي أيضا مصادر هامة للتمويل لبعض برامج وصناديق الأمم المتحدة. وهكذا تقدم اللجان الوطنية لليونيسيف ما مجموعه ثلث إيرادات اليونيسيف الكلية تقريبا. ومنظمات أندية الخدمة مثل منظمات الروتاري الدولي (حيث ساهم الروتاري الدولي حتى الآن بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار لحملة القضاء على شلل الأطفال، نالت منها اليونيسيف ١٠٥ ملايين دولار) وكيوانس الدولي (التي تبرعت بما يزيد على ٢٥ مليون دولار للقضاء على اضطرابات نقص اليود) تساهم كثيرا في إنجاح هذه الجهود البرنامجية ذات القاعدة العريضة. ومن الأمثلة الأخرى عدد من المشاريع يقودها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات استفاد أيضا من الأموال التي جمعتها منظمات غير حكومية مثل "المعونة الكنسية النرويجية" و "مركز طوكيو لمنع تعاطي المخدرات" وغيرهما.

رابعا - بناء الجسور بين المجتمع المدني والأمم المتحدة

٤٨ - يذهب التعاون التنفيذي مع المنظمات غير الحكومية في الواقع إلى ما هو أبعد كثيرا من جمع الأموال وتنفيذ البرامج، فيشمل أنشطة مثل البحوث والتوعية الإعلامية، وحوار السياسات والدعوة. وعن طريق هذا النشاط الأخير، تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مساعدا هاما جدا ببناء الجسور بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ككل. فقد عنيت بصورة فعالة بنشر المعلومات ذات الصلة بأهداف وبرامج الأمم المتحدة، وترويج وحشد الدعم لكثير من الحملات الرئيسية التي تضطلع بها المنظمة والعمل، في الوقت ذاته، على طرح هموم وآراء قطاعات متنوعة من المجتمع المدني، في محافل الأمم المتحدة.

٤٩ - وقد برهن ارتباط المنظمات غير الحكومية مع إدارة شؤون الإعلام عبر السنين على أنه أداة مفيدة وسمة رئيسية من سمات العلاقة بين المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة. والمعيار الرئيسي للارتباط مع إدارة شؤون الإعلام هو أن تظهر المنظمات غير الحكومية اهتماما ثابتا بقضايا الأمم المتحدة ومقدرة مؤكدة للوصول إلى جماهير كبيرة أو متخصصة، بما في ذلك الجهور العام، والمربون، وممثلو وسائط الإعلام وصانعو السياسات ومجتمع رجال وسيدات الأعمال. وينبغي أن يكون لدى تلك المنظات غير الحكومية الالتزام والوسائل للقيام ببرامج إعلامية فعالة تركز على القضايا التي تهم الأمم المتحدة، وذلك من خلال ما تصدره من منشورات وكذلك باستخدام مواقعها من الشبكة، وبرامجها الإذاعية والتلفزيونية، وخلال مؤتمراتها وحلقاتها الدراسية واجتماعات المائدة المستديرة التي تعقدها.

٥٠ - ويقوم قسم المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة شؤون الإعلام بتقديم الخدمات بعدة طرق، للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالإدارة. فينظم القسم مؤتمرا سنويا مدته ثلاثة أيام، يعقد بمقر الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر. وأصبح هذا المؤتمر، الذي حضره مؤخرا نحو ٨٠٠ ١ من ممثلي المنظمات غير الحكومية، حدثا رئيسيا، فهو يوفر منبرا هاما لتعميم المعلومات على المنظمات غير الحكومية النشطة ولإجراء حوار حقيقي متعمق بين هؤلاء الممثلين وموظفي الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء. ونجح هذا القسم في تشجيع مراكز الأمم المتحدة للإعلام على تنظيم مؤتمرات موازية للمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والإقليمي، لتمكين المنظمات غير الحكومية التي لم تستطع حضور مؤتمر المقر من الاتصال المتداخل مع مجموعات المنظمات غير الحكومية الوطنية الأخرى التي تعمل في قضايا تتصل بالأمم المتحدة، وتبادل المعلومات مع هذه المنظمات. وقد أقامت شبكة مراكز ودوائر الأمم المتحدة الإعلامية عبر السنين علاقات عمل وثيقة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية، ومن ثم أتاحت الخدمة الإعلامية التوعية للإدارة لمئات عديدة من المنظمات.

٥١ - وينظم القسم كذلك جلسات إحاطة أسبوعية لممثلي المنظمات غير الحكومية في مقر الأمم المتحدة، تسلط الأضواء كل أسبوع على قضية مختلفة تحظى بأولوية اهتمام المنظمة. ويشترك عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية يناهز ٢٠٠ منظمة في المتوسط في هذا التبادل المباشر للمعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة بين خبراء الأمم المتحدة، وممثلي الدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية. ويصدر

القسم نشرة أسبوعية هي النشرة "DPI/NGO Link"، وتتضمن أخبارا ومعلومات منتقاة عن أحدث المطبوعات المتاحة لدى مركز الموارد الإعلامية التابع لإدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية. ويوجد في المقر مركز الموارد هذا الذي يقوم على خدمته قسم المنظمات غير الحكومية ويوفر المواد الإعلامية الحديثة المتاحة من الأمانة العامة وكثير من الوكالات والصناديق والبرامج.

٥٢ - وقد أنشأت إدارة شؤون الإعلام حلقة وصل هامة أخرى مع المجتمع غير الحكومي في السنوات الثلاث الأخيرة بإنشاء موقع للأمم المتحدة على الشبكة العالمية. وعلى الرغم من أن الموقع على الشبكة لا يستهدف المنظمات غير الحكومية على وجه التحديد، فإن معرفة هذه المنظمات بتقنيات الإعلام الحديثة وكثرة استخدامها لشبكة "الإنترنت" يجعلها مستفيدا رئيسيا من جهود الأمم المتحدة في هذا الميدان. وقد شهد موقع الشبكة التابع للأمم المتحدة تطورا هائلا في السنوات التي تلت إنشاءه، وذلك من حيث عدد المستعملين لهذا الموقع وحجم المواد الإعلامية المتاحة به. وقد بلغ عدد مرات الدخول إلى الموقع ٤٢,٧ مليون مرة في عام ١٩٩٧، ويتزايد هذا العدد بسرعة فبلغ متوسطه ١٤١ مرة في الدقيقة في الربع الأول من عام ١٩٩٨. ويستفيد من هذا الاتصال الأفراد والمنظمات في ١٣٢ بلدا. ويحتوي موقع الشبكة (مع مواقع الغوفر المتصلة به) ثروة من المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة والوثائق الرسمية؛ وهذه تتوافر الآن في جميع البلدان لمستخدمي الحاسوب الذين يستطيعون الدخول إلى الشبكة. ويحتفظ قسم المنظمات غير الحكومية بصفحة اتصال على الشبكة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتعكف إدارة شؤون الإعلام الآن على إعادة تصميم صفحة استقبال الأمم المتحدة بصورة جذرية، وتأمل بذلك في التواصل مع جماهير أكثر تحديدا، بما يسهل أكثر حصول المنظمات غير الحكومية على المعلومات المتصلة بالأمم المتحدة. وقد استطاع ١٢ مركزا من مراكز الأمم المتحدة للإعلام إنشاء مواقع لها على الشبكة.

٥٣ - ومن الآليات الهامة للغاية في مجال نشر المعلومات وتوسيع نطاق الفهم والحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تلك التي أنشئت في عام ١٩٧٥ حين وضعت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة مشروعا مشتركا عرف باسم "دائرة الاتصال للمنظمات غير الحكومية". وتقدم هذه الدائرة تقاريرها سنويا إلى لجنة الإعلام المشتركة للأمم المتحدة، وهي بمثابة هيئتها الإدارية، ثم من خلال لجنة الإعلام إلى لجنة التنسيق الإدارية. وتتعاون الدائرة مع إدارات الأمانة العامة ومع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وأمانات الاتفاقيات والهيئات الأخرى ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، العاملة في مجالات الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة وحالات الطوارئ الإنسانية وحقوق الانسان. كما تطرح سياسات وقضايا وأنشطة الأمم المتحدة الهامة في هذه المجالات على المنظمات غير الحكومية عن طريق المنشورات والاجتماعات. وتصدر بصفة خاصة نشرة إخبارية نصف شهرية تسمى "التوسط" (Go-Between) تقدم الأخبار والمعلومات عن منظومة الأمم المتحدة وعن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية. كما تصدر الدائرة تقارير موجزة عن فعاليات ومؤتمرات الأمم المتحدة الهامة إلى جانب أدلة وكتيبات وفهارس مصممة لتزويد أوساط المنظمات غير الحكومية بوسائل اتصال ومنافذ الأمم المتحدة، إلى جانب المعلومات والتوجيهات عن قواعد وإجراءات ونطاق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وتوزع معظم منشورات الدائرة على المنظمات المدرجة في قاعدة بياناتها وعددها ٦ ٠٠٠ منظمة غير حكومية، وتحمل

على شبكات البريد الالكتروني وبالإضافة إلى ذلك فباعتبار أن الدائرة هي همزة الوصل الموثوقة بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتؤدي دور تيسير الحوار والترابط والاتصال بصورة مباشرة، فهي تنظم أو تساعد على تنظيم مشاورات من وقت لآخر بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن قضايا قطاعية محددة. وفضلا عن هذا، فقد نظمت في عام ١٩٩٧ مشاورتين بين الوكالات لمناقشة التعاون مع المجتمع المدني، إحداهما بعنوان "العمل مع المجتمع المدني: قضايا وتحديات" والأخرى ركزت على التعاون العملي مع المنظمات غير الحكومية.

٥٤ - وتصدر كثير من الإدارات الفنية في الأمانة العامة إلى جانب وكالات وصناديق منظومة الأمم المتحدة، نشرات إخبارية منتظمة عن أنشطتها. وتتولى المنظمات غير الحكومية التي هي عادة المتلقية الرئيسية لهذه المنشورات، نشر المزيد من المعلومات التي تتلقاها على القواعد التي تشكلها من خلال منشوراتها أو أثناء اجتماعاتها. وعلى سبيل المثال فشعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحتفظ بقائمة بريدية كبيرة تضم المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (٥٠٠ ٢ منظمة) إلى جانب منظمات غير حكومية أخرى وأفراد يصل مجموع عددهم إلى ٠٠٠ ١٠ توزع عليهم بعضا من منشوراتها المنتظمة.

٥٥ - وقد عهد إلى بعض الإدارات أيضا بولاية محددة هي التعاون مع المنظمات الحكومية تعزيزا للجهود الإعلامية المبذولة بشأن المواضيع الهامة. وعلى سبيل المثال فالمنظمات الحكومية تعمل بنشاط في برنامج الأمم المتحدة للمعلومات في مجال نزع السلاح الذي انبثق عن أول اجتماع للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٢. وتعمل المنظمات غير الحكومية على تلقي وتطوير ونشر المعلومات والمواد التعليمية التي تنتجها إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة. كما أن الإدارة تعمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية بشأن الفعاليات الخاصة، كالاحتفال بأسبوع نزع السلاح الذي يبدأ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام. وتقوم شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من جانبها، منتدى عالمي للشباب كل سنتين، وتحضره مئات من منظمات الشباب غير الحكومية التي أمكن لهذا المحفل من خلالها أن يقيم جسورا هامة بين منظومة الأمم المتحدة ومجموعات الشباب في العالم أجمع.

٥٦ - وبالنظر إلى القدرة الفريدة للمنظمات غير الحكومية من حيث حشد التأييد العام لعدد من المواضيع الهامة وتعزيز الوعي بها، فكثيرا ما لقيت حملات الدعوة المشتركة مع المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الدولي والوطني نجاحا كبيرا. أما عملية أوتاوا التي أسفرت عن اعتماد اتفاقية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فقد كانت علامة بارزة في هذا المجال وأصبحت نموذجا مرموقا للشراكة الفعالة بين الجهات المؤثرة الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية. وقد أظهرت هذه العملية، فضلا عن الدور الذي أدته فيها الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وهي مجموعة شاملة من المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المضمار، أن بوسع المنظمات غير الحكومية المصممة والواعية والحسنة التنظيم والراغبة في تكوين تجمعات وتحالفات، أن تحقق نجاحا في مجال الدعوة،

وتعطي للحملات الدولية والحملات التي تقودها الأمم المتحدة ثقلا هائلا. ومن الأمثلة الأخرى تحالف اليونيسيف القوي للمنظمات غير الحكومية في حملاتها الدعائية سواء بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة عن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال أو "مبادرة المدن الصديقة للطفل" أو موضوع الاستغلال الجنسي للأطفال. وقد اكتسى اشتراك المنظمات غير الحكومية في هذا الموضوع الأخير أهمية خاصة. وشارك في رعاية وتنظيم المؤتمر المعني باستغلال الأطفال جنسيا، المعقود في استوكهولم في عام ١٩٩٦، على قدم المساواة كل من حكومة السويد واليونيسيف ومنظمة غير حكومية تسمى "القضاء على بغاء الأطفال والاتجار بهم - إكبات".

٥٧ - ورغم أن المنظمات غير الحكومية لم تقم، باستضافة أو تنظيم المؤتمرات الدولية في هذا العقد، إلا أن مشاركتها في عملية التحليل الجماعي للمجالين الاقتصادي والاجتماعي، التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال هذه المؤتمرات، بلغت مستويات غير مسبوقة وأدت إلى انطلاقة هامة في تفهم موظفي الأمم المتحدة والدول الأعضاء معا لدور المنظمات غير الحكومية. ولم يعد دور هذه المنظمات قاصرا على أنها عنصر لنشر المعلومات بل على أنها تشكيل السياسات حيث تمثل الجسور التي لا غنى عنها بين الجماهير عامة والعمليات الحكومية الدولية. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في ريو في عام ١٩٩٢ أصبحت جميع مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية ترمي إلى التشجيع على زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية بما فيها المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية على السواء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك المنظمات الشعبية والمجتمعية والشبكات الإقليمية والدولية. والواقع أن درجة حشد أي مؤتمر عالمي لاهتمام المنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع المدني أصبحت أحد المعايير الهامة للحكم على نجاح المؤتمر. وزاد الوجود الكثيف للمنظمات غير الحكومية في المؤتمرات من الوعي العام بالمؤتمرات وبالقضايا التي تتناولها ثم بالأمم المتحدة في نهاية المطاف، وكان القوة الدافعة في وضع الأعراف والمعايير الدولية. كذلك أتاحت مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات ما يلي:

- مدخلات وخبرات تقنية بشأن القضايا المطروحة؛

- إيجاد صلة بين المداولات الوطنية والدولية للقضايا مما يزيد شفافية العملية ومساءلة الجهات المؤثرة المعنية؛

- دوائر مناصرة مهتمة وواعية على الصعيدين الدولي والوطني من أجل تنفيذ ورصد نتائج المؤتمرات؛

كذلك عملت المنظمات غير الحكومية مع الحكومات من أجل تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها والقرارات التي تتخذ في المؤتمرات.

٥٨ - واستفادت المنظمات غير الحكومية بطرق شتى من مشاركتها في المؤتمرات. إذ لقيت التشجيع بوجه خاص على تنظيم أنفسها في تجمعات إقليمية أو مواضيعية مما مكنها من تحسين مشاركتها في حوار السياسات الدولي ومن تعبئة صفوفها لتكون قوى فعالة في أنشطة الدعوة عن طريق تيسير وضع التصورات والنهج المشتركة. كذلك أثبتت المنظمات غير الحكومية بتكوينها للتحالفات والشبكات والتجمعات أن النمو السريع في أعدادها لا يفضي بالضرورة إلى زيادة المشاكل السوقية والسياسية أمام منظمي مؤتمرات الأمم المتحدة. وفضلا عن هذا، أسفرت المؤتمرات العالمية عن وجود أشكال مبتكرة جديدة لمشاركة المنظمات غير الحكومية، بعضها رسمي وبعضها غير رسمي. وفي عدد كبير من المناسبات شاركت المنظمات غير الحكومية في أفرقة عاملة حكومية دولية وفي جلسات غير رسمية بل ومناقشات "غير نظامية وغير رسمية". وكان يسمح في بعض منها، ودائما حسب تقدير الرئيس، لممثلي المنظمات غير الحكومية بالتعليق. وأخيرا، فإن التجربة الإيجابية لإشراك المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات العالمية أعطت زخما أيضا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعراض واستكمال ترتيباته للتشاور مع المنظمات غير الحكومية (كما جاء بيانه في الفرع ثانيا)، حيث وضع المجلس خلالها ترتيبات لإشراكها في المؤتمرات مستقبلا، وهو الأمر الذي يحدد إلى الآن على أساس كل حالة على حدة لكل مؤتمر.

٥٩ - وقد أثبت حضور المنظمات غير الحكومية واشتراكها في جميع المؤتمرات الهامة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى الموئل الثاني، وجود دوائر مناصرة على المستوى العالمي لها مصلحة في أنشطة الأمم المتحدة، مما أتاح للمنظمة إقامة جسور جديدة مع المجتمع المدني عموما.

خامسا - اشتراك المنظمات غير الحكومية من جميع المناطق

٦٠ - يشمل التعاون القائم بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها في القسم السابق من هذا التقرير. وبصورة خاصة في المسائل التنفيذية، شمل عددا كبيرا من المنظمات القائمة في البلدان النامية. وهذه المنظمات غير الحكومية تشترك في أنشطة الأمم المتحدة، إما بوصفها مستفيدة من المشاريع أو بوصفها شريكا كاملا فيها. ومع مواصلة الأمم المتحدة الأخذ باللامركزية في أنشطتها مع تحديد جهود البرامج والصناديق والوكالات على الصعيد القطري بصورة متزايدة، فإن اشتراك المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية سوف يزيد على الأرجح في السنوات القادمة.

٦١ - ويولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشجيعه لمشاركة المنظمات غير الحكومية في بلدان البرامج على أساس واسع عن طريق تنفيذ المشاريع والآليات التعاونية الأخرى. وتوجد كذلك أمثلة كثيرة على اشتراك المنظمات غير الحكومية المحلية في تنفيذ البرامج القطرية التابعة لليونيسيف. كما أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يتعاون بصورة رئيسية مع شركائه في بلدان الجنوب في تنفيذ المشاريع. ومن بين ٣١٩ منظمة غير حكومية التي يتعاون معها الصندوق يوجد ٢٥٥ منها (أو ٨٠ في المائة) في البلدان النامية. ومن بين ٢٠٠ ١ منظمة غير حكومية تتعاون مع برنامج الأغذية العالمي على نطاق العالم، يوجد ٢٠٠ منظمة "دولية" منها في البلدان الصناعية، وتعتبر شريكا مهما في عمليات المعونة الغذائية المقدمة في حالات

الطوارئ. أما المنظمات الأخرى فهي منظمات وطنية جنوبية، وهي تشترك في أكثر الأحيان في عمليات اللاجئين المطولة أو في المشاريع الإنمائية.

٦٢ - وبالمثل فإن سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتمثل في العمل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية حيثما كان ذلك ممكنا. وفي حين أن الهدف الرئيسي لاستراتيجيتها في دعم المنظمات الوطنية هي ضمان وجود قدرة محلية مناسبة لتلبية احتياجات المساعدة الإنسانية لعمليات اللاجئين بأسلوب أنجع، فإن هناك هدفا ثانويا وهو بناء قدرة المنظمات الوطنية كي تعمل على تحقيق ما يتجاوز احتياجات عمليات المفوضية. وتسهم، في الأجل الطويل، في عمليات الإصلاح والتنمية. وتدعم المفوضية المنظمات غير الحكومية الوطنية عن طريق التعرف على قدراتها وتقييم هذه القدرات وتبع ذلك برامج للتدريب وبناء القدرات. كما أن المفوضية تشجع المنظمات غير الحكومية الدولية على العمل بصورة مباشرة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية بهدف نقل الأنشطة إليها عندما يكون ذلك مجديا. كما يطلب برنامج الأغذية العالمي إلى المنظمات غير الحكومية الدولية أن تُشرك الشركاء المحليين في الأنشطة التي تقوم بها تعزيزا لاشتراك المنظمات غير الحكومية المحلية وضمان وجود فوائد طويلة الأجل لمساعدة المعونة الغذائية. ويتم في بعض الحالات إدراج هذا الطلب في العقد كي يحدد طرائق التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية.

٦٣ - ويتعين على الجهود المبذولة لتعزيز دور ومشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية في أنشطة الأمم المتحدة أن تركز أولا على تيسير قيام هذه المنظمات وعلى بناء قدرتها على العمل بفعالية مع الأمم المتحدة. على أن بيئة السياسة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني تتباين بدرجة هائلة من بلد إلى آخر، وهو عامل قوي في التأثير سواء على مساهمة أو نمو قطاع المنظمات غير الحكومية. ويوجد، بصورة خاصة، اختلاف كبير في الإطار القانوني المتصل بهذه المنظمات في كل بلد. وإزاء هذه الحالة، قام البنك الدولي عن طريق وحدة للمنظمات غير الحكومية التابعة له، بوضع برنامج لإسداء أفضل مشورة عملية بشأن قانون المنظمات غير الحكومية. وما برحت هذه الوحدة تعمل منذ عام ١٩٩٥ مع المركز الدولي للقانون الذي لا يهدف إلى الربح، على تحليل القوانين القائمة للمنظمات غير الحكومية في ١٠٠ بلد. وقد أسفر ذلك عن إصدار منشور على شكل مسودة عبارة عن "دليل عن الممارسات الجيدة للقوانين المتصلة بالمنظمات غير الحكومية". ويعمل البنك في بلدان كثيرة بالاشتراك مع المركز وخبراء آخرين لمساعدة الحكومات وأطراف أخرى على تحليل مواطن الضعف في القوانين القائمة في هذا الميدان ووضع قوانين أكثر ملاءمة.

٦٤ - وتشمل برامج الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية الوطنية، برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي يقدم مساعدة فنية لتعزيز القدرات الفنية والقانونية والتدريبية والإدارية للمنظمات غير الحكومية المشتركة في خفض الإنتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة، وزراعتها وتصنيعها وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها. والواقع أن برنامج الأمم المتحدة

للمراقبة الدولية للمخدرات يسعى لإدراج تنمية القدرات ضمن جميع أنشطته بما يكفل استدامتها. ولذلك، فإن بناء القدرة لمنظمات المجتمع المدني هو أمر أصيل في الأنشطة التعاونية والفنية للبرنامج.

٦٥ - وتعد المنظمات غير الحكومية الجنوبية شركاء مهمين لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بصورة خاصة، نظرا لمعرفة تلك المنظمات بالظروف المحلية، والخدمات التي تقدمها إلى المزارعين المحتاجين والمجتمعات الريفية. وقد أدركت الفاو أن الشكل الرئيسي للتعاون مع المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية هو برامج بناء القدرات، المصممة خصيصا لتعزيز فعالية المنظمات غير الحكومية الجنوبية في مجالات العمل التي تقع ضمن ولايتها الفنية. بيد أن هذه الإجراءات محدودة لأن الفاو لا يوجد لديها موارد كبيرة مخصصة على وجه التحديد للمنظمات غير الحكومية. ويتعين تمويل أنشطتها المعيارية أو التنفيذية الموضوعة لصالح المنظمات غير الحكومية عن طريق الاستعانة أساسا بموارد خارجة عن الميزانية.

٦٦ - وكذلك فمن شأن الافتقار إلى الوسائل المالية أو قصور الوصول إلى المعلومات ذات الصلة أن يحول بدوره بين المنظمات غير الحكومية للبلدان الجنوبية وبين الإسهام بالقدر الذي تسهم به منظمات حكومية أخرى موجودة في الشمال، في الحوار حول السياسات الذي يجري في محافل الأمم المتحدة. ومما يلفت الانتباه في هذا الصدد أن من بين الـ ٥٥٠ ١ منظمة غير حكومية مرتبطة بإدارة الإعلام، يوجد ٢٥١ منها في البلدان النامية. ويلاحظ الأونكتاد أن ٢٥ في المائة فقط من المنظمات المرتبطة به رسميا هي منظمات غير حكومية موجودة في الجنوب، وأنها قلما تشترك في اجتماعات مجلس التجارة والتنمية ولجنة التجارة والتنمية بسبب القيود المالية.

٦٧ - ومن شأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ الصادر في ختام الاستعراض الذي قام به المجلس للترتيبات القائمة للتشاور، بالسماح للمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية بالتقدم بطلبات للحصول على مركز استشاري، أن يكفل بأن تقدم المنظمات من البلدان النامية إسهاما أكبر في عملية صنع القرار في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وفي ظل السعي من جانب عدد متزايد من المنظمات في البلدان النامية للحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، سوف تنشأ الحاجة عما قريب لوضع ترتيبات وآليات محددة لمساعدتها على استخدام هذا المركز بالصورة المناسبة. وسوف تكون هذه المساعدة متعددة الجوانب، وينبغي أن تقدم على الصعيد الوطني عن طريق المكاتب الميدانية للأمم المتحدة، كيما تحقق أكبر قدر من الفعالية.

٦٨ - وتقوم برامج الأمم المتحدة، وعدد من الدول الأعضاء وكذلك منظمات غير حكومية دولية كبيرة ببذل الجهود بالفعل لتقديم مساعدات مالية وغير مالية للمنظمات القائمة في البلدان النامية وتيسير اشتراكها في مناقشات الأمم المتحدة في مجال السياسات. وعلى سبيل المثال استطاعت دائرة الاتصال للمنظمات غير الحكومية بدعم مالي متواضع من الحكومات المانحة، أن تنشئ نظاما فعالا وموثوقا به لتحديد وتمويل اشتراك ممثلين عن المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية في مؤتمرات الأمم المتحدة ومحافلها مثل اجتماعات لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك قامت دائرة الاتصال مع المنظمات

غير الحكومية منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، بجمع أموال لتمويل وتيسير مشاركة أكثر من ٧٠٠ ممثل من المنظمات غير الحكومية، وجميعها تقريبا من الدول النامية، في اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها.

٦٩ - ونتيجة لهذه الجهود وغيرها تميزت المؤتمرات العالمية في التسعينات بتحقيق توازن إقليمي أفضل كثيرا بين المنظمات غير الحكومية، بالمقارنة مع المؤتمرات الكبيرة السابقة التي عقدتها الأمم المتحدة. وهذه المؤتمرات العالمية المعقودة في السنوات الأخيرة، ومنتديات المجتمع المدني الموازية أتاحت للمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية من الجنوب، أن تقيم روابط وشبكات مفيدة مع نظرائها في الشمال.

٧٠ - وكثيرا ما تقوم المنظمات غير الحكومية نفسها بتقديم الموارد لكفالة تحقيق تمثيل جغرافي أكثر توازنا بين ممثليها. والأمثلة على ذلك تشمل قيام لجان المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح في جنيف أو نيويورك بتمويل نفقات السفر والإقامة لمنظمات مختارة للاشتراك في جلسات هذه اللجان أو الفعاليات الخاصة المتعلقة بها. وفي السنوات القليلة الأخيرة ناشدت اللجنة التنفيذية/إدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية، من جانبها، جميع المنظمات غير الحكومية المرتبطة بإدارة شؤون الإعلام تقديم الأموال لمساعدة ممثلي المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية لحضور المؤتمر السنوي لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية. كما أن الأمم المتحدة تشجع المنظمات غير الحكومية على تشكيل لجان إقليمية متخصصة بعيدا عن المقر وتيسر اشتراك المنظمات المحلية في المناقشات الفنية. فعلى سبيل المثال، قام مؤخرا برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وقد عمل لفترة طويلة مع لجنة المنظمات غير الحكومية في فيينا المعنية بالعقاقير المخدرة، ولجنة المنظمات غير الحكومية في نيويورك المعنية بالمخدرات وإساءة استعمال المواد المخدرة، بمساعدة المنظمات غير الحكومية الآسيوية على تشكيل لجنة مشابهة في بانكوك. وختاما، تقوم الدول الأعضاء أحيانا بتقديم الأموال لتمويل اشتراك المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية في الاجتماعات التي تنظمها الأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة للمشاورات السنوية للمنظمات غير الحكومية/نقابات العمال في الأونكتاد.

سادسا - تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات منظومة الأمم المتحدة

٧١ - أكد الأمين العام في تقريره المتعلق بـ "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، كيف يسهم الدور والتأثير المتزايدان للمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية بشكل خاص، في عملية توسيع التعاون الدولي. وحث منظومة الأمم المتحدة والهياكل الحكومية الدولية الأخرى على الأخذ بمزيد من الشفافية والمساءلة، وإقامة صلات أوثق على المستويين الوطني والدولي لاتخاذ القرار والتنفيذ. وهذه عملية إيجابية يُرحب بها الأمين العام ويشجعها. وفي غضون ذلك، يثور عدد من الأسئلة تتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة، وهي ترتبط بالعوائق المالية والقانونية، التي تعمل من خلالها

المنظمات، وبعدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة الآخذ بالتزايد بسرعة وبتنوعها.

٧٢ - ويُشكل قطاع المنظمات غير الحكومية فئة مؤسسية في غاية التنوع، ذات تباينات هامة فيما يتعلق بحجمها ومواردها وأثرها ومنهجيتها وأهدافها ونهجها، إزاء المنظمات الدولية. ولكي تتفاعل الأمم المتحدة على نحو أفضل مع المنظمات غير الحكومية، وتواصل التعاون معها، في إطار علاقة مفيدة للطرفين، يتعين عليها أولا أن تتعلم المزيد عن هذا العالم المعقد والآخذ في التوسع. وقد عمدت أغلب الإدارات والصناديق والبرامج والوكالات، التي أقامت علاقات استشارية و/أو تنفيذية مع المنظمات غير الحكومية، إلى وضع قواعد بيانات محوسبة تسمح لها بتنظيم المعلومات التي بحوزتها فيما يتعلق بمراكز الاتصال مع هذه المنظمات، والأنشطة و/أو الميادين موضع الاهتمام. وفي حين بذلت جهود على مدى السنوات الأخيرة لدمج بعض قواعد البيانات الموجودة لدى الإدارة أو الوكالة نفسها، لإنشاء قاعدة بيانات واحدة ومتكاملة تضم جميع المنظمات غير الحكومية، التي تعمل في نطاق منظومة الأمم المتحدة، فإن الأمر لم يكن مجديا ولا مفيدا بالضرورة. إلا أنه يتعين بذل جهود لتنسيق قواعد البيانات القائمة لتسهيل عملية تبادل وجمع المعلومات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية على نطاق المنظومة بأسرها. وإذا أمكن كخطوة أولى، تحديد الموارد الضرورية، فإن الأمين العام سيعهد إلى خدمات الاتصال مع المنظمات غير الحكومية بمهمة إجراء دراسة استطلاعية عن جميع قواعد البيانات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية الموجودة بحوزة منظومة الأمم المتحدة حاليا.

٧٣ - ويجب على الأمم المتحدة أن لا تقتصر على محاولة رسم صورة موحدة عن مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية فقط، بل تعمل كذلك على تزويد موظفيها بأدوات التعامل مع عددها الآخذ بالتزايد بسرعة. وغالبا ما تكون الأقسام أو مكاتب الاتصال التابعة للمنظمات غير الحكومية، قليلة الموظفين، وتكون في بعض الأحيان غير مجهزة بما يكفي لخدمة مجموعات ضخمة من المنظمات غير الحكومية. ويشجع الأمين العام جميع إدارات وبرامج وصناديق المنظومة، على ضمان وجود عدد كاف من الموظفين في هذه الأقسام، وإلى حد ممكن، رصد الموارد السوقية والمالية الضرورية. وفي هذا الصدد، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أعادت في عام ١٩٩٨ تخصيص عدد إضافي من الموظفين والموارد إلى وحدة المنظمات غير الحكومية التابعة لها، لتتمكن من التعامل مع هذا الكم الضخم من العمل. ويجب أن يكون الموظفون المكلفون بالعمل مع المنظمات غير الحكومية، أول من يتلقى أي برامج تدريبية مخصصة تحديدا للتعاون مع المجتمع المدني.

٧٤ - وفي الأمانة العامة، حددت الإجراءات والسياسات الناظمة للعلاقات مع المنظمات غير الحكومية في نشرة الأمين العام ST/SGB/209 المؤرخة ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤. وسيكلف الأمين العام إدارة الشؤون الإدارية، بأن تتعاون مع مكتب الشؤون القانونية على دراسة واستكمال النشرة لضمان أن لا تعكس الممارسات الحالية في هذا المجال فقط، بل كذلك التدابير الجديدة المحددة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١. كما ستعمل نشرة جديدة على تحسين الاتساق في علاقات الأمانة العامة مع

المنظمات غير الحكومية وزيادة الوعي بين موظفي الأمانة العامة بشأن المهام المسندة إليهم في هذا المجال من قبل الهيئات الإدارية للمنظمة.

٧٥ - وفي سياق منظومة الأمم المتحدة الأوسع، تتباين العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، بشكل كبير، من حيث طبيعتها ونطاقها، ومن برنامج إلى برنامج، على نحو ما ذكر في الفروع السابقة. وفي حين أن هذه العلاقات تحكمها الأهداف والأنظمة المحددة لكل مؤسسة في المنظومة، فمن المحتم أن يتقاسم جميع الموظفين المعنيين خبراتهم وأفضل ممارساتهم لتعزيز الترابط والفعالية في تعاملنا مع المجتمع المدني، في الوقت الذي نضمن فيه تنفيذا صحيحا للمهام والقواعد السارية في هذا المجال. ويعد الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالمنظمات غير الحكومية المذكور أعلاه في الفقرة ١٤ من هذا التقرير، أداة مفيدة في هذا المجال، ويشجع الأمين العام جميع الإدارات ذات الصلة التي لم تقم بذلك بعد، على ترشيح ممثلين لحضور اجتماعاتها العادية في كل من نيويورك وجنيف. كما تُدعى جميع البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة إلى إيفاد ممثلين إلى الاجتماعات، وهو ما يفعله العديد منها حاليا. ويرحب الأمين العام أيضا بمبادرات من قبيل تلك التي اتخذتها اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرنامج والأنشطة التنفيذية بالتعاون مع دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية، لتنظيم مشاورات بين الوكالات بشأن التعاون التنفيذي مع المنظمات غير الحكومية. وقد أنشأ المشاركون في المشاورة، التي عُقدت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عددا من الأفرقة التي أوكلت إليها مهمة وضع مبادئ عامة للتأكيد على التعاون التنفيذي مع المنظمات غير الحكومية، واستكمال المبادئ التوجيهية للمنسقين المقيمين في هذا الميدان، وإجراء دراسة استطلاعية على نطاق المنظومة عن الخبرات وأفضل الممارسات لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية.

٧٦ - ومن أجل استمرار المنظمات غير الحكومية في تقديم إسهامات ملموسة في أعمال الأمم المتحدة، فمن الأهمية بمكان ضمان وصولها إلى المعلومات والوثائق في حينها وبطريقة ملائمة وفي حينها. وتتضح جهود الأمم المتحدة في هذا المجال في الفرع رابعا من هذا التقرير. وسيقوم الأمين العام بمتابعة وتوسيع هذه الجهود، وخاصة تلك المتعلقة بموقع الشبكة الالكترونية الخاص بالأمم المتحدة. ولكي تستفيد المنظمات غير الحكومية، وخاصة تلك الموجودة في البلدان النامية، من تبادل المعلومات والمناقشات المتعلقة بمسائل تدخل في اهتمامها، فإن الأمين العام يُشجِّع أيضا الإدارات ذات القدرة التقنية للقيام بذلك، على أن تعقد مؤتمرات الكترونية على الانترنت من خلال الشبكة العالمية كما فعل مؤخرا معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٧٧ - إلا أنه بسبب العوائق المالية والاقتصادية التي تواجه المنظمة، لا يمكن الإيفاء بطلبات المنظمات غير الحكومية للحصول على معلومات فورية وشاملة دائما وبصورة كافية. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في عدد من التدابير التي يمكن أن تعالج هذه الحالة، ولو جزئيا. فعلى سبيل المثال فإن السماح لممثلي المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يشغلوا، في حال التوافر، عددا من المقاعد في موقع معين وملائم من قاعة الجمعية العامة خلال المناقشات العامة حول بنود في

المجالات الاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن يُسهل من قدرتها إلى الوصول إلى الوثائق الرسمية للجمعية دون أي نفقات مالية إضافية تتحملها الأمانة العامة. وفي الوقت الحالي، لا يمكن لممثلي المنظمات غير الحكومية إلا الجلوس في الشرفة العامة حيث لا يستطيعون الوصول إلى منافذ توزيع الوثائق، وحيث يمكن أن تؤدي بعض المشاكل التقنية والصوتية إلى إعاقة متابعة المناقشات الهامة المتعلقة بالمسائل ذات العلاقة المباشرة بعملها مع الأمم المتحدة.

٧٨ - وثمة موضوع آخر كثيرا ما يطرحه ممثلو المنظمات غير الحكومية المهتمون والمشاركون في أنشطة الأمم المتحدة وتتعلق بالوصول إلى نظام القرص البصري. إذ تم وضع نظام القرص البصري أصلا كنظام للتخزين والحفظ كي تستخدمه الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثات الدائمة للدول الأعضاء. وبعدها أمكن في عام ١٩٩٦، الوصول إلى القرص البصري عن طريق الإنترنت. وعلى أن أي توسع في النظام لاستيعاب مزيد من المستعملين يحتاج إلى أموال لتحسين الهيكل الأساسي التقني، وإلا سيتعذر على المستعملين الحاليين الوصول إليه. وقد طلبت الدول الأعضاء بشكل محدد من الأمانة ضمان وصولها إليه دون قيود. وعليه لا يمكن التوسع بنظام القرص البصري ليتيح للمنظمات غير الحكومية الوصول إليه إلا مقابل رسوم تُستخدم لتعزيز الهيكل الرئيسي. وقد لا تتمكن المنظمات غير الحكومية الصغيرة ولا سيما المنظمات الموجودة في البلدان النامية من سداد هذه الرسوم ولا الاستفادة من هذه الخدمة. ففي حين يُعرض عدد كبير من الوثائق على موقع الأمم المتحدة على الشبكة الدولية، فإن نظام القرص البصري يُتيح إمكانية أكبر للوصول إلى وثائق الأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية بما فيها وثائق الأمم المتحدة التداولية بكاملها منذ عام ١٩٩٣، وكذلك قرارات ومقررات الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية منذ عام ١٩٤٦، وبعض الوثائق الرسمية لهذه الهيئات الأربع منذ عام ١٩٤٦ والإصدارات الإدارية للأمانة العامة. ولذلك فقد ترغب الدول الأعضاء في معاودة النظر في تمويل نظام القرص البصري بغية السماح بنشر منتجاته على نطاق أوسع.

٧٩ - وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في إنشاء صندوق استئماني لتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية ومن أقل البلدان نموا، فضلا عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في أنشطة المنظمة. وقد يعمل هذا الصندوق على توفير سُبل استعادة المعلومات الهامة من مصادر الأمم المتحدة كي تزود المنظمات غير الحكومية فضلا عن حضور الاجتماعات الهامة أو المؤتمرات ذات الصلة بعملها.

٨٠ - وغداة عقد المؤتمرات العالمية، ومع ظهور بيئة دولية جديدة تتسم بتدفق المعلومات دون قيود، دخلت الأمم المتحدة حقبة جديدة في علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية ومع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بينة من هذه العلاقة المتغيرة عندما أصدر قراره ٣١/١٩٩٦. ثم حذت حذوه العديد من الوكالات والصناديق والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. كما سعت الأمانة العامة من جانبها إلى التكيف مع هذا الوضع الجديد بسبل إبداعية وخلاقة، وستواصل جهودها في هذا الميدان. وتلتزم الأمم المتحدة في السعي لمشاركة ومساهمة المنظمات غير الحكومية في عملها. وثمة

حاجة إلى اعتماد نُهج ومواقف وطرائق واستجابات جديدة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها إذا كان علينا أن نواجه هذا التحدي مواجهة فعالة.

الحواشي

(١) يحدد الفرع الثالث من جدول أعمال القرن ٢١ "الفئات الرئيسية" التسع التالية: النساء، الأطفال والشباب، السكان الأصليون، المنظمات غير الحكومية، السلطات المحلية، العمال ونقاباتهم، التجارة والصناعة، الأوساط العلمية والتكنولوجية، المزارعون.

- - - - -